S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2881
22 August 1989

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
AUG 24 1989
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد جودي	(الجزائر)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بايكوف
	إثيوبيا	السيد تاديسي
	البرازيل	السيد فاتشيني غوميز
	السنغال	السيدة ديالو
	الصين	السيد دينغ يوانهونغ
	فرنسا	السيد غوسو
	فنلندا	السيدة راسي
	كندا	السيد كيرش
	كولومبيا	السيد غريلو
	ماليزيا	السيد هاسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ريتشاردسون
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الامريكية	الآنسة بيرن
	يوغوسلافيا	السيد كوتيفسكي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لغانا لدى الامم المتحدة (S/20779)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/20782)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل غانا الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي افغانستان وجمهورية المانيا الاتحادية واندونيسيا وانغولا واوغندا وباكستان وبنغلاديش وبوروندي والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوى وغواتيمالا والكاميرون وكوبا والكونغو ومالي ومصر وموريتانيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد غبيهو (غانا) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد روشان راوآن (افغانستان) ، والسيد بروتيغام (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد سوتريسنا (اندونيسيا) ، والسيد دياكينغا سيراو (أنغولا) ، والسيد كاتسيفازي (أوغندا) ، والسيد أحمد (باكستان) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد نيونغيكو (بوروندي) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد مونغيلا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد شيرار (جنوب افريقيا) ، والسيد زوزي (زامبيا) ، والسيد مودينغي (زمبابوى) ، والسيد فيلاغران دي ليون (غواتيمالا) ، والسيد إنغو (الكاميرون) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد ادوكي (الكونغو) ، والسيد دياكيتي (مالي) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد ولد محمد محمود

(موريتانيا) ، والسيد غاربا (نيجيريا) ، والانسة مونكادا برموديز (نيكاراغوا) ، والسيد دازغبتا (الهند) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستانف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

(تكلم بالعربية)

المتكلم الأول على قائمتي مندوب الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية أن أعبر ، باسم وفد بلادي ، عن سعادتنا وسرورنا أن نراكم ، أيها الأخ العزيز ، تترأسون مجلس الامن لهذا الشهر . إن بلدي الذي تربطه بالجزائر الشقيقه أكثر من روابط الجوار والاخوة - روابط المصير المشترك والمستقبل المشترك - يجد نفسه سعيدا أن يراكم ممثلا للجزائر الشقيقة - تترأسون مجلس الامن . كما أن خبرتكم الشخصية ومقدرتكم ستكونان دون شك عاملا أساسيا في المضي بمداولاتنا هذه الى النجاح المنشود . كما أتوجه بشكر وفد بلادي وتقديره الى سلفكم السيد السفير الصديق مندوب يوغوسلافيا الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم بطريقة أكدت ثقتنا به .

السيد الرئيس ، سأكون مختصرا جدا ، إذ آخذ الكلمة ، بعد أن تحدث زميلنا وصديقنا مندوب غانا ورئيس المجموعه الافريقية لهذا الشهر ، باسم افريقيا جميعا وبشيء من التفصيل ، مؤكدا موقف افريقيا تجاه هذه القضية الهامة ، وقدم اقتراحات محددة تمثل وجهة نظر القارة الافريقية التي تتشرف بلادي بأن تكون عضوا فيها ، حول الحلول المقترحة لهذه المشكلة . ولكنني أود باسم بلادي أن أؤكد في البداية عن اعتزازنا بالمجهودات التي قام بها الامين العام شخصيا وممثله في ناميبيا ومساعدوه رغم الصعوبات التي واجهتهم في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بناميبيا .

(السيد التريكي ، الجماهيرية العربية الليبية)

إن البدء في تنفيذ قرار مجلس الامن بشان استقلال ناميبيا لاشك يعتبر مرحلة حاسمة وشعلة مضيئة في تاريخ الامم المتحدة ، بعد نضال طويل شهدته هذه المنظمة خلال أكثر من أربعين سنة من أجل الوصول الى هذه النتيجة . ان الصعوبات التي واجهتها خلال هذه المدة الطويلة ، والتي واجهت شعب ناميبيا بالدرجة الاولى ، ذلك الشعب الذي تحمل قسوة الاحتلال والنظام العنصري ، كانت هائلة . ولا شك أننا كنا ندرك جميعا مدى خطورة الموقف وصعوبته لاننا نواجه عدوا شرسا ، عدوا للانسانية يطبق أبشع نظام عنصري عرفته البشرية . ولا شك أنه ، وإن كان قد تنازل أو فرضت الاسرة الدولية عليه التنازل ، لن يستسلم بسهولة .

إن الاجراءات التي يتخذها النظام العنصري لعرقلة مساعي الامم المتحدة بشان تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتحقيق استقلال ناميبيا ليست بخافية . ولا شك أن هذا المجلس الموقر سيكون على مستوى المسؤولية باتخاذ الاجراءات اللازمة التي تمكن الامين العام ومساعديه من تحقيق وتنفيذ القرار السابق ذكره .

إن منظمة الوحدة الافريقية قد أكدت باستمرار مساندتها لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعي والوحيد . وقد جاء ذلك التاكيد في قرارات القمة الافريقية خلال شهر تموز/يوليه الماضي . ولقد أكدت بلادي في القمة الافريقية ، وتؤكد اليوم من جديد ، دعمها ومساندتها لحركة تحرير سوابو من أجل الوصول بناميبيا الى الاستقلال . كما أكدت وتؤكد ثقتها الكاملة بالامين العام للامم المتحدة وبوفده ، وتجدد تلك الثقة آملة أن يصل هذا المجلس ، كما ذكرت ، الى القرارات اللازمة لتحقيق ما كنا نصبو اليه .

الرئيس : أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلادي .

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي ممثل أفغانستان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد روشان - راوآن (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بالإعراب عن سرورنا إذ نراكم ، وأنتم دبلوماسي موقر ممثل للجزائر المسلمة الشقيقة غير المنحازة ، في رئاسة مجلس الامن خلال شهر آب/أغسطس . ونحن على ثقة تامة بأنكم بخبرتكم وحكمتكم ستقودون أنشطة المجلس بطريقة متميزة .

أود أيضا أن أهنئ سلفكم ، السفير دراغوسلاف بييتش ، الممثل الدائم ليوغوسلافيا ، على قيادته الناجحة للغاية لمجلس الامن خلال شهر تموز/يوليه .

من دواعي أسفنا أن تظل مسألة ناميبيا قيد النظر أمام مجلس الامن . ونحن نعرب عن هذا الاسف لانه عندما وقع اتفاق بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا يوم ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ممهدا الطريق لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بعد عشر سنوات من صدوره ، كان المجتمع الدولي بأسره يحدوه الأمل في أن تنفذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بإخلاص . أما وقد ثبت أن هذا ليس هو الحال ، نتيجة عناد جنوب افريقيا ، مما صعد بالتالي محنة الشعب الناميبي حتى في هذه المرحلة المتأخرة ، فإن الامر يدعو بالفعل للاسف .

وهذا هو عين السبب الذي من أجله رأى مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز أن من الضروري الإعراب عن قلقه العميق في الاعلان الذي أصدره يوم ١٠ آب/أغسطس من هذا العام . وهذا هو السبب أيضا في أن المجموعة الافريقية قررت أن تجيء الى مجلس الامن ، وهو الجهاز المسؤول عن التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد استمعنا الى شواغل البلدان الافريقية التي لها ما يبررها تماما من خلال البيان الذي أدلى به ممثل غانا . كما أن عددا كبيرا من البلدان الافريقية والبلدان الاخرى أعربت عن نفس الشواغل في بياناتها أمام المجلس . ونحن نشارك تماما في تلك الشواغل ، ونشارك تلك البلدان في طلبها أن يعتمد المجلس تدابير عاجلة وفعالة لإزالة أسباب هذه الشواغل .

إن استمرار ارتكاب "كوفوت" السيئة السمعة لاعمال القتل والإزعاج والتخويف في

شمال ناميبيا ، ونحن في منتصف عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يعد انتهاكا خطيرا لاحكام ذلك القرار . وقد ذكر الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في بيانه الى مؤتمر القمة الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ أن استيعاب العناصر السابقة في "كوفوت" في شرطة افريقيا الجنوبية الغربية (سوابول) لا يتفق واحكام خطة الامم المتحدة . ونحن نرى أن متطلبات الخطة لا يمكن الوفاء بها إلا إذا سُرحت تماما "كوفوت" سيئة السمعة وحُلت قيادتها . ومن الضروري أيضا أن يوقف استخدام "سوابول" لحاملات الجنود المسلحة والبنادق الالية الثقيلة . وخطة الامم المتحدة التي أقرها مجلس الامن لا تسمح للشرطة إلا بحمل أسلحة خفيفة .

إن إعلان تسجيل الناخبين الذي أصدره المدير العام مؤخرا يعد انتهاكا لخطة الامم المتحدة ولمبدأ إجراء انتخابات حرة ديمقراطية على حد سواء . إن تسجيل أبناء جنوب افريقيا وغيرهم من غير الناميبيين ، الذي سمح به بموجب الإعلان ، يتناقض تناقضا واضحا مع ذلك المبدأ ، ويحدونا الامل أن يعتمد مجلس الامن تدابير تقضي بتعديل الإعلان حتى يضمن إجراء انتخابات حرة ديمقراطية حقيقية في تشرين الثاني/ نوفمبر . وينبغي أن تزيل التعديلات الحواجز التي اصطنعها الاعلان الحالي والرامية الى حرمان منظمة "سوابو" من القيام بحملة انتخابية حرة والمشاركة فيها على نحو منصف نزيه .

إن السلطات المفرطة التي منحها إعلان الجمعية التاسيسية للمدير العام ترمي في نظرنا الى حرمان الشعب الناميبي من الاستقلال الحقيقي . وحق النقض الممنوح له برفضه أي إجراء ترغب الجمعية التاسيسية في اتخاذه ، يتناقض مع الرغبة المعلنة للشعب الناميبي في الحصول على استقلال سيادي ومع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على حد سواء . وعلى هذا المجلس مسؤولية ضمان الاستقلال التام للشعب الناميبي .

إننا نقدر كل التقدير ونؤيد تماما جهود الامين العام لضمان تنفيذ خطة استقلال ناميبيا تنفيذا تاما . ونحن واثقون بأن المجلس لن يألو جهدا في تعزيز دوره

ودور فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ويحدونا أمل وطيد في أن يتمكن الفريق وبعثات الامم المتحدة في كل مكان من الاضطلاع بواجباتها بنجاح مثالي ، عن طريق تأييد وتشجيع مجلس الامن المستمرين . وسيكون هذا بالتالي دليلا آخر على فعالية آلية الامم المتحدة للسلم التي يريد كل منا أن يراها معززة مدعمة . وهذا النجاح سيعمل أيضا على زيادة سمعة ونفوذ منظمتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي ، الذي يرغب في الإدلاء ببيان بوصفه رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد موديننغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسر زملاءك في حركة بلدان عدم الانحياز أن يروكم تحتلون رئاسة مجلس الامن وتترأسون أموره بهذه المقدرة وهذا التميز . إن الجزائر تحتل مكانا عزيزا وخاصا للغاية في سجل التحرر الافريقي وكذلك في تاريخ حركة بلدان عدم الانحياز ، بل وأيضا في ممارسة الدبلوماسية الدولية اليوم . وأنتم أحد أقطاب العمل الدبلوماسي في الامم المتحدة اليوم . لهذه الاسباب لم يكن مصير ناميبيا يقع في أيد أكثر أمنا وثقة .

وبالمثل أود أن أعترف بالاسهام البارز الذي قدمه سلفكم ، صديقنا وأخونا السفير بييتش ممثل يوغوسلافيا .

استمع وفد بلادي بعناية فائقة الى جميع البيانات التي ألقيت في هذه المناقشة . وقد شعرنا بالامتنان للجدية التي ينظر بها الاعضاء الى التطورات الحالية في ناميبيا . كما أن توافق الآراء البارز بشأن الامور التي لا تسير في مجراها الطبيعي وما يحتاج الامر الى القيام به على نحو عاجل الآن لاصلاح الحالة أعطى فعالية كبيرة لقرارنا بطلب عقد هذه الاجتماعات الراهنة لمجلس الامن .

إن قرار طلب عقد الجلسات الحالية لمجلس الامن لم يكن يسيرا . فلاكثر من

أربعة أشهر ، قاومت المجموعة الافريقية وبلدان عدم الانحياز الضغوط لتوجيه هذه الدعوة . ومع أنه خلال تلك الشهور الاربعة كانت هناك لحظات حرجة تبرر بشكل كامل المطالبة بعقد اجتماع رسمي . فإننا لم نرد أن نفعل شيئا قد يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية التنفيذ . وأردنا أن نتيح كل فرصة ممكنة للذين أوكلت اليهم مهمة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليضعوا الأمور في نصابها الصحيح . ولذلك فإننا لجأنا الى القيام بما أسماه ممثل جنوب افريقيا "مفاوضات دبلوماسية فعالة وهادئة" . وواصلت لجنة الثمانية عشرة لبلدان عدم الانحياز الاتصالات الدبلوماسية المعتادة بين رؤساء مجلس الأمن والأمين العام في جهد لمحاولة جعل بريتوريا تفي بالتزاماتها الرسمية بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وجهود الأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف معروفة جيدا للمجلس . حقا ، لقد أبلغنا خلال هذه المناقشة بالجهود الثنائية التي قام بها بعض الممثلين للمساعدة في هذه العملية . ولكن لسوء الحظ استمرت جنوب افريقيا في تعنتها وتشبثها بطرقها المنحرفة . وهذا هو ما اضطرنا الى الدعوة لعقد جلسات المجلس هذه وهذا هو ما يبعث على "أشد الأسف" (S/PV.2876 ، ص ٣٦) وليس عقد الجلسات الحالية لمجلس الامن ، كما ذكر ممثل جنوب افريقيا .

ليس من قبيل المصادفة أن الامور لا تسير على ما يرام في ناميبيا ، بل أن هذا يتم عمدا . إن للجنون السائد اليوم في ناميبيا طريقته . ولا يوجد ما هو بريء أو عشوائي بشأنه . فالمسألة كلها جزء من مخطط كبير وربما دفعت الاحداث جنوب افريقيا الى الانسحاب من ناميبيا ، ولكنها لا تنوي على الإطلاق أن تحرر ناميبيا من فلكها . فهي لا تزال مصممة على إبقاء ناميبيا دولة عميلة يحكمها نظام عميل ، يوجهه ويسيطر عليه أسياده من بريتوريا . وتحقيقا لهذا الهدف ، خلصت جنوب افريقيا الى أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ينبغي أن تحرم ، بأية وسيلة كانت ، ولكن غالبا بوسائل غير شريفة ، من أغلبية الثلثين في الجمعية التأسيسية حتى لا تستطيع أن تكتب دستورا ناميبيا يجعل من البلد بلدا مستقلا فعلا عن بريتوريا . وهي تسعى الى إقامة جمعية تأسيسية تسودها حالة جمود ، يمسك فيها عملاؤها بزمام السلطة ؛ وبهذه الطريقة يمكنها أن تملي نوع الدستور الذي سيعتمد والسرعة التي سيتحقق بها الانتقال الى الاستقلال . واذا أحبطت بالمصادفة جهود بريتوريا لتحقيق هذه النتيجة في الانتخابات في ناميبيا ، فإن لديها خططا متنوعة عديدة لزعزعة الاستقرار ، طورت وصقلت طوال عشر سنوات مضت حتى تبقي ناميبيا ضعيفة وتابعة وغير مستقرة .

ومنذ بداية هذه الممارسة ، حذرت بلدان عدم الانحياز من أن بريتوريا لا تنتوي أن تلتزم بالقواعد في ناميبيا . وأوضحنا أن جنوب افريقيا من شأنها أن تستخدم الارهاب وتلجأ الى التزوير لتسلب سوابو نصرها المؤكد . غير أن هناك آخرين احتجوا بعكس ذلك وذهبوا الى حد إجبار هذا المجلس على شل فعالية فريق الامم المتحدة

للمساعدة في فترة الانتقال عن طريق خفض عنصره العسكري بسبب الاقتصاد وبسبب الاعتقاد بأن بريتوريا من شأنها أن تؤدي دورها بموجب قواعد كوينزبري في ناميبيا . ولكن هذا يعد الآن جزءا من التاريخ ، ذلك التاريخ الذي يتميز بسوء الحكم في أوقات زاد من تعقيدها عدم الكفاية .

واسمحوا لي بأن أتناول الآن كل الأطراف الرئيسية الاربعة - ألا وهي جنوب افريقيا وصديقنا العزيز الامين العام ، ومجلس الامن والمجتمع الدولي ككل - وهي الاطراف التي حُددت أثناء المناقشة باعتبارها الأطراف التي يمكنها أن تسهم في تصحيح الأمور في ناميبيا .

وحتى اليوم لم تبد جنوب افريقيا حسن النية في ناميبيا . وفي الاسبوع الماضي استكمل أعضاء فريق الـ ١٨ لبلدان عدم الانحياز المعني بناميبيا بعثة تقصي حقائق مدتها سبعة أيام في ذلك البلد . وشمل أعضاء الوفد سبعة سفراء ، من دول خط المواجهة والهند ممن كانوا في ناميبيا يراقبون عملية التنفيذ بشكل مستمر خلال الاشهر القليلة الماضية . ولا يبين تقريرهم ما سمي "بزيارة ناميبيا لمدة أسبوع أو عشرة أيام" (S/PV.2880 ، ص ٣١) من الملاحظة . إنه عرض مقلق للطريقة التي تلجأ اليها بريتوريا في محاولة طبخ الانتخابات في ناميبيا . وهو يوضح بجلاء أن عدم امتثال بريتوريا جزء من استراتيجية محسوبة لتخريب العملية الانتخابية والتلاعب بها .

وقد أشار ممثل جنوب افريقيا في بيانيه ضجة كبرى حول ما سماه انسحاب قوات جنوب افريقيا قبل الموعد المحدد الى قواعدها وتسريح قوات إقليم جنوب غربي افريقيا والقوات العرقية ، وكذلك حل هياكل قيادتها . واسمحوا لنا بأن نلقي نظرة على ما يجري .

إن ما لم يكشفه أن جنوب افريقيا قد خلفت وراءها ما يقرب من ١ ٠٠٠ ضابط ورجل يشكلون هيكلا للقيادة ، تحت ستار توفير الدعم الاداري لقوات إقليم جنوب غربي افريقيا التي تم تسريحها . تزعم تلك المجموعة من الضباط أنها تقوم بواجبات إنسانية مثل التعليم والخدمات الطبية . ويقوم ما يقرب من نصفهم بالخدمات الجوية .

ويتلقى اكثر من ٠٠٠ ٢٠ من قوات إقليم جنوب غربي افريقيا مرتباتهم مرة او مرتين شهريا من الضباط الذين بقوا بعد انسحاب جنوب افريقيا . ويهدف هذا الترتيب الى التاكيد على انه رغم تسريح قوات إقليم جنوب غربي افريقيا نظريا ، فإنها في الواقع لا تزال موجودة ، ويمكن اعادة تعبئتها في ساعات .

وليست في هذا الترتيب أية براءة ؛ بل انه جزء من خطة أعدت قبل سنوات . ففي عام ١٩٨٢ أوضح قائد قوات إقليم جنوب غربي افريقيا في ذلك الوقت ، اللواء تشارلز لويد ، من قوات دفاع جنوب افريقيا ، استراتيجية جنوب افريقيا في حالة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد قال إن قوات إقليم جنوب غربي افريقيا لن تسرح إلا جزئيا لفترة مؤقتة ولكنها لن تحل تماما وفقا لما نص عليه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . أوضح اللواء لويد أن قوات إقليم جنوب غربي افريقيا ستحتفظ في كل الأوقات بقدرتها على اعادة تعبئتها خلال ساعات . وينبغي أن نلاحظ أن هذه الخطة قد وضعت قبل أحداث أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ بفترة طويلة . إن الخطة لخرق أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وفقا لما يحدث اليوم في ناميبيا قد وضعت منذ عام ١٩٨٢ على الأقل . وكل أعضاء قوات إقليم جنوب غربي افريقيا لا يزالون يحصلون على مرتباتهم حتى تشرين الثاني/نوفمبر . وقد تمت تعبئة ما يقرب من ٠٠٠ ١ منهم بذريعة توفير الامن لبعض الرؤساء والزعماء ؛ ووفقا للمصادر الموثوق بها بقي عدد كبير من قوات إقليم جنوب غربي افريقيا في مواقعهم العسكرية وخصوصا في الجزء الشمالي من ناميبيا . ويمكن أن نتبين عناصر بوضوح من خطة لويد لعام ١٩٨٢ مما يجري في ناميبيا اليوم .

وقد نتساءل ما هو السبب في الاحتفاظ بهذه القوة الضخمة في حين أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ينص على ضرورة حلها ؟ إن جنوب افريقيا لها خططها لزعزعة ناميبيا في المستقبل . وهذه هي أدوات بريتوريا لزعزعة استقرار حكومة ناميبيا في المستقبل ، وللارهاب خلال العملية الانتخابية الحالية .

لقد أثيرت ضجة حول عرض جنوب افريقيا الأخير بسحب الكوفوت وإبقائها داخل قواعدها . ولا ينبغي أن ينخدع أحد بهذا التحرك . إنها خطوة خطيرة . وقد تحدث

المدير العام عن اعادة تدريب وإعداد الكوفوت لمسؤوليات جديدة في ناميبيا . وينص القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على أن الكوفوت ينبغي حلها كما ينبغي فك هيكل القيادة فيها تماما . ويسعى المدير العام الآن الى تعديل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) من جانب واحد من خلال الإبقاء على الكوفوت تحسبا لاية أحداث تقع في المستقبل . وبالتالي تضع جنوب افريقيا آلية أخرى لزعزعة الاستقرار والتدخل في شؤون ناميبيا في المستقبل .

وينبغي للمجلس أن يرفض مجرد تقييد حركة كوفوت باعتباره حلا ، بل يجب عليه أن يصر ، بعد محاصرة فريق الامم المتحدة لهم على تجريدهم من السلاح ، وتسريحهم ، وبحل هيكلهم القيادي . وهذا دين في عنق الامم المتحدة إزاء حكومة ناميبيا المقبلة ، وشعبها ، وبالنسبة لهذا الامر فإننا لا نجرؤ على التنصل من مسؤوليتنا .

وكوفوت قوة شنيعة من القتلة والسفاحين ، وقائدها ومنشؤها ، وهو الجنرال هانز درايز ، كان أحد أعضاء عصابات الاغتيال سيئة السمعة التابعة لإيان سميث ، التي عرفت في بلادي باسم كشافة سيلوس . وعندما أعلنت جنوب افريقيا عما أسمته حل كوفوت ، وإدماجها في قوة شرطة جنوب غربي افريقيا (سوابول) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عين درايز قائدا للشرطة في شمال ناميبيا حيث يرابط معظم أفراد كوفوت . وقد حدث هذا ، بالطبع ، قبل أحداث أول نيسان/ابريل بشهور . وتحت قيادة درايز ، استمر نشاط كوفوت كما كان من قبل ، وتستخدم عرباتها المصفحة المخيفة ، والتي تسمى "كاسبايز" في التخويف ، وتحمل نفس مدافعها الرشاشة ، وترتدي زيها الرسمي القديم .

وكان درايز ورجاله مسؤولين ، الى حد كبير ، عن إشارة المخاوف عن التسللات المزعومة في شمال ناميبيا . وفيما بين ١١ ، و ١٤ تموز/يوليه من هذا العام ، وقبيل زيارة الامين العام الى ناميبيا بأيام قليلة ، ليطلب ، بين جملة أمور ، حل كوفوت ، قامت أجهزة التشويه التابعة لهانز درايز بشن حملة دعائية لنشر أكاذيب عن سوابو لو سمعها جوبلز نفسه لغفر فاه عجبا لصفاقتها . وقد تم اختلاق تواريخ معينة ، وأرقام محددة ، ونقاط إنذار ودخول دقيقة ، وذكرت أسماء أشخاص لاضفاء طابع من الصدق على التهمة التي تقول إن سوابو لا تلتزم بالاتفاق . وأعلنوا أن خطة التسوية تتعرض للخطر ، ونتيجة لذلك ، أصدر المدير العام أوامره ، وجهزت وحدات مختارة من الجيش ، ووضعت في حالة الطوارئ القصوى ، استعدادا لضرب ما ثبت في النهاية أنهم أشباح متسللي سوابو .

وقد تم تفادي مهزلة أخرى على غرار مهزلة أول نيسان/ابريل بفضل التحرك السريع من جانب دول خط المواجهة التي ألفت فورا فريقا يضم مسؤولين من سوابو ،

وعناصر من اليونتاج وأفرادا من بين صفوف تلك الدول ، للذهاب والتحقيق فيما يسمى بالتسلل . وواجه الفريق دراير وتحداه أن يثبت ما ادعاه عن مشاهدة سوابو ، وكل ما خرج به الفريق أن قصة التسلل باكملها نسيج من الاكاذيب نسجه أمهر فنان كذوب . وبسبب هذه الاستجابة السريعة فقد تم تفادي مأساة محتملة ، وأُنقذ الامين العام من حرج كبير .

في يوم ما ، سيعاد كتابة تاريخ أحداث أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وسيعلم العالم بأمر المذبحة المروعة التي أطلقت فيها قوات الامن التابعة لجنوب افريقيا الرصاص من قرب على السجناء الراكعين داخل السجون في أوشاكاتي ، وفي أماكن أخرى . وفي ذلك الوقت سترد سوابو على بعض الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهت اليها خلال هذه المناقشة .

لم تكن نيتي أن أفصل الكلام في أحداث ماضية ، ولكن ممثل جنوب افريقيا قد خرج عن السياق في بيانيه ليهاجم سوابو وقيادتها بقصد تشويه سمعتهم ، متهما إياهم بنشر الاكاذيب ، والنكوث بالاتفاقات . وفي هذا استفاد من أن سوابو لم تتح لها الفرصة لتدافع عن نفسها ، حيث أنها قررت أن تقيد نفسها بالتزامها المتجرد بموجب تفاهمات الحياد . وهذه إساءة بالغة .

وقد استمعنا الى الكثير عن التزام المدير العام والمحامي لوين بينار ، وتفانيه الملحوظ ، واحترامه الصارم غير المنحاز للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالنسبة لمعظمنا فإن المحامي بينار لم يكن مثال الفضيلة . فإن دوره في حملة التشويه التي قام بها دراير فيما بين ١١ و ١٤ تموز/يوليه لا يبعث على الاطمئنان ، ومشاريعه المبدئية لقوانين التسجيل والانتخابات نماذج لعمليات تزوير الانتخابات ، ومشروعه الحالي للاعلان الخاص بالجمعية التاسيسية هو مرجع صادق للاستعمار الجديد ، والفطرسة السلطوية . وتبعا لما سمعناه ، يبدو أن بريتوريا قد قررت أن تسمح لخمسة آلاف ، كحد أقصى ، من الموظفين الاستعماريين السابقين أن يستفيدوا من شرط الاقامة لمدة أربع سنوات وهذا لا يغير من حقيقة المسألة ، وهي أنه قصد بهذا النص أن يكون وسيلة

للفش . وقد رفض المدير العام حتى الآن أن يلغي كل القوانين التمييزية والتقييدية ولا سيما الاعلان AG.8 (١٩٨٠) و AG.23 (١٩٨٩) ، أو أن يمنح عفوا لجميع المحتجزين من سوابو كما ينص عليه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بل إنه فشل فشلا ذريعا في اختبار النزاهة من حيث أنه لم يضمن التغطية العادلة في حملاته الإذاعية المعادية لسوابو . وكل هذا يكفي للتشكيك في صلاحية السيد بينار ، بل إن القصص التي سمعناها مؤخرا عن السيد بينار تلقي ظلالا أشد قتامة على دوره في ناميبيا .

ففي شباط/فبراير ١٩٨٧ انضم السيد بينار الى وحدة من وحدات كوفوت كانت تطارد مقاتلي سوابو . وبعد "التصفية الجسدية" لاثنين من مقاتلي سوابو ، على حد تعبير السيد بينار ، أخذ أحد أفراد كوفوت يسف الرمال في عيني واحد من قتلى سوابو . ووقف السيد بينار يتفرج على هذا المنظر السادي في لذة ، وقال السيد بينار متذكرا ما حدث : "لقد رأيت الكراهية المطلقة في عينيه ، وكان هذا شيئا مثيرا" . وعلاوة على أن المدير العام وجد ما رآه أمرا مثيرا ، فقد قال : "إنه لم يفهم الدافع وراء هذا العمل" . غير أنه راح يوضح أنه انما كان هذا العمل لمقاومة الارهاب . فلم يفعل ما فعل بسبب الكراهية ، لكن لدفع حركة الديمقراطية ؟ كيف يكون سف الرمال في أعين جثث الموتى حافزا للديمقراطية ، إن هذا يبعث على حيرة الكثيرين منا ، ويحق لسوابو أن تتساءل كيف يمكن لرجل مثل هذا أن يكون محايدا بالنسبة لهذا الحزب ، إذا وضعنا في اعتبارنا هذه الخلفية . كلا ، فبالنسبة لنا ، فإن بينار ليس بالرجل الشريف .

على جنوب افريقيا أن تحسم أمرها . هل هي مستعدة الآن للسماح لناميبيا أن تصبح حرة ومستقلة استقلالا حقيقيا ؟ إن اختيار تحويل ناميبيا الى بانتوستان بموافقة الامم المتحدة ، ليس أمرا واردا ، وإنما هو بكل بساطة محض خيال ، وسيتم إجهاض العملية بأكملها قبل أن يحدث . ولهذا نقول لجنوب افريقيا ، بعد الهزيمة في نكوماتي : "إن ناميبيا بالنسبة لك هي فرصة واختبار ، فلا يمكن أن تضيعي الفرصة ، أو تخفقي في الاختيار . فإقبضي على هذه الفرصة بالنواجذ" . إن ثمن الفشل في ناميبيا أبهظ مما يمكن تخيله ، ليس فقط بالنسبة لجنوب افريقيا ، وللجنوب الافريقي ، بل بالنسبة لمركز الامم المتحدة ، وللتعاون الدولي في عمومه .

بالاضافة الى ما يتعين على جنوب افريقيا أن تقوم به من أعمال ايجابية إذا ما كان للانتخابات الحرة والنزيهة أن تجرى في ناميبيا ، فهناك الدور الرئيسي للامين العام وفريق الأونتاغ التابع له . واسمحوا لي باسم مكتب تنسيق دول عدم الانحياز أن أُعرب عن تقديرنا لكل جهوده ، وبخاصة زيارته الشخصية لناميبيا مؤخرا ليرى بنفسه ما يجري وليصدر توجيهات في الحال للمسؤولين التابعين له في الميدان . ونود بالمثل أن نثني على الكثيرين من المسؤولين بالأونتاغ الذين يضطلعون بواجباتهم في ظل ظروف صعبة .

ونأسف أن بعضهم فقد الحياة والبعض الآخر صادف التحرش والمضايقة من جانب العنصريين المتعصبين الذين تسممت عقولهم وتحجرت قلوبهم بسبب عقيدة الفصل العنصري . وقد استمعنا مؤخرا أن الحالة قد تحسنت في المناطق التي يوجد فيها الأونتاغ بصورة كافية . ولكن الحالة يجب أن تتحسن في كل أجزاء ناميبيا وليس في بعض منها فقط .

وبالتالي فإنه من الحتمي أن يعطي الأونتاغ ما يكفي من الافراد للاضطلاع بمهمته على وجه كامل وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتضح تماما من التقارير التي حصلنا عليها أن هناك حاجة الى رصد أنشطة سوابول . وعلى الأمين العام أن يمضي بالوزع الكامل لقوات الأونتاغ المصرح بها ، وأن يتشاور أيضا على وجه السرعة مع المجلس بهدف إرسال المزيد من مراقبي الشرطة ، فالحاجة اليهم ماسة . والحالة لا تحتمل الإبطاء . وفي هذا السياق ، نحن نشاطر تماما الآراء التي عبر عنها خطاب أرسلته مجموعة بارزة من أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة الذين ينتمون الى الحزبين ، ومنهم إدوارد كيندي وكليربورن بيل وباتريك ليهي وبول سايمون وآلان كرانستون وكريستوفر دود وتيري سانفورد وديل بامبرز وريتشارد لوغار ومارك هاتفيلد ، عندما قالوا إن شرطة الأونتاغ

"غير كافية . ونحن لا نفهم كيف يمكن أن يصحح هذه الحالة ٥٠٠ فرد من مراقبي الشرطة تجري اضافتهم في شهر آب/أغسطس . وبالتالي فنحن نطلب النظر بشكل جاد في زيادة عدد أفراد شرطة الأونتاغ زيادة كبيرة وفورية تفوق وتتجاوز الاضافة المخطط لها في الوقت الحالي" .

وبالاضافة الى مراقبي الشرطة ، يدعو تقرير مجموعة الاعضاء الثمانية عشر في حركة عدم الانحياز الذين عادوا لتوهم من ناميبيا بعدد اضافي من الموظفين المدنيين وبزيادة معدات النقل والاتصالات . والواقع أن كل المنظمات غير الحكومية والمراقبين الآخرين الذين زاروا ناميبيا مؤخرا وافقوا على الحاجة الى زيادة وجود الأونتاغ زيادة كبيرة إذا أُريد وجود إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة . ويمكن للامين العام أن يتأكد من دعم بلدان عدم الانحياز التام لكل مساعيه الرامية الى معالجة الحالة الراهنة الحرجة .

ومن الطبيعي أن المسؤولية الرئيسية في وضع الامور في نصابها تقع على عاتق هذه الهيئة الموقرة . ونحن نشكر أعضاء المجلس على استجابتهم المؤاتية لطلبنا عقد جلسات رسمية للنظر في الحالة المتدهورة في ناميبيا . وقد كان الوقت ملائما تماما لأن يجتمع المجلس بصفة رسمية لاستعراض عملية التنفيذ . ومن الاهمية الحيوية الآن أن يعلن المجلس عن موقفه إزاء الحالة الراهنة . وقد أوضح الامين العام أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتضمن أحكاما لا تمتثل لها جنوب افريقيا . وقد بذل الامين العام وممثله الشخصي جهودا ضخمة لاصلاح الحالة ولكن دون تحقيق النجاح الكامل . وهو الآن بحاجة الى الدعم الكامل من المجلس لاستكمال مهمته .

لقد قدّمت هذه المجموعة من بلدان عدم الانحياز مشروع نص يتسم بالاعتدال ولا يثير الجدل ، يعيد ذكر الاحكام التي تطالب جنوب افريقيا بالامتثال لالتزاماتها وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) إذا كان للانتخابات الحرة والنزيهة أن تُجرى في ناميبيا . وعلى نحو أشد تحديدا ، قد طلب الى المجلس أن يُعطي الامين العام الموارد البشرية الكافية للاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال في ناميبيا . ويحدونا الامل في أن يتصرف المجلس بجرأة وبشكل حاسم عن طريق اعتماد مشروع القرار والاستجابة الفورية والمؤاتية للاقتراحات التي قد يتقدم بها الامين العام بشأن المزيد من الافراد .

وختاما ، أود أن أناشد المجتمع الدولي ، عن طريق هذا المجلس ، أن يأمر جنوب افريقيا بالامتثال لاحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نحث أكبر عدد ممكن من

المراقبين الخارجيين على الذهاب الى ناميبيا لمراقبة عملية التنفيذ ، وناشد وسائل الإعلام أن تقدم تقارير منصفة عن ناميبيا وألا تقع ضحية للدعاية "الدرارية" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل غانا ، وأعطيه الكلمة .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت باهتمام الى البيانات التي أُلقيت في المناقشة ، بما فيها بيان ممثل جنوب افريقيا ، عن الحالة الراهنة في ناميبيا ، وبصفة خاصة تنفيذ خطة التسوية . وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات والملاحظات قبل أن تنتهي المناقشة .

لأبدأ بالإعراب عن امتنان مجموعة البلدان الافريقية المخلص للوفود التي بسطت بشكل مقنع القضية ضد الارهاب والقسر والمضايقة وكذلك لصالح إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا . والنتائج التي تقدمت بها والاقتراحات التي قدمتها لحل الصعوبات التي تواجه العملية الانتخابية في الاقليم في الوقت الحالي كانت معقولة ومقنعة ، وخصوصا أنها تتفق مع أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكلي أمل في أن التوافق الواضح في الآراء الذي انبثق عن هذه المناقشة سيساعد مجلس الامن على معالجة الحالة بشكل حاسم وعادل وفوري .

وفي ضوء بعض البيانات التي أدلي بها في المناقشة ، يجب علي مرة أخرى أن أوضح أن هدف المجموعة الافريقية من طلب عقد سلسلة الاجتماعات الحالية لمجلس الامن هو توجيه الاهتمام الى انتهاكات جنوب افريقيا الصارخة لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في تنفيذها للعملية الانتخابية ، وحث المجلس على التصرف في الموضوع بشكل يدعم فعالية الأمين العام وفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (الاونتاغ) في قيامهما بجهودهما . وقد قامت أغلبية الوفود التي تكلمت بتعزيز هذه الاهداف وتأييدها .

وفي رأينا أن ناميبيا لن تحصل على انتخابات حرة ونزيهة إلا اذا شعر الجميع أن المجلس يقظ ومستعد لتصويب الخطأ وإعلاء مبادئه . إننا لم نعقّد ولن نعقّد مهمة الامين العام ولن نهدم التأييد الكامل والموحد الذي يحتاجه هو وفريق الاونتاغ في هذه المرحلة . إننا لم نستعف ولن نستعيض بمجلس الامن عن الامين العام ولا عن ممثله الخاص . لقد أمر المجلس باجراءات معينة وينبغي له أن يسهر بصراحة وحياد على تنفيذها . وإن الزعم بما هو عكس ذلك أو التلميح بانها نزوة ليس إلا تفسيرا خاطئا لدوافعنا في طلب اجراء هذه المناقشة .

ويسرني أن الاحظ بأن الانشطة التي تقوم بها عناصر الوحدة العسكرية التابعة لجنوب افريقيا ، كوفوت ، في شمالي ناميبيا كانت أيضا موضع اهتمام جميع الوفود ومسألة رئيسية في المناقشة . وقد سعت جنوب افريقيا ، ادراكا منها للاحتمالات القوية بإدانة الانشطة الارهابية لهذه الوحدة خلال مناقشة مجلس الامن ، الى التاثير تاثيرا مضادا ومناورا عن طريق اصدار بيان صحفي بتاريخ ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، قبل يوم واحد فقط من بدء المناقشة ، معلنة فيه قرارها بسحب ٢٠٠ ١ فرد من الكوفوت من عناصر شرطة افريقيا الجنوبية الغربية ، وتقييد حركتهم . وقد اعتبرت بعض الوفود هذه الخطوة ، كما كان متوقعا ، ردا على شكاوينا ضد عناصر الكوفوت المرعية . إسمحوا لي أن أخالفهم الرأي . إن هذا الاجراء يظهر بوضوح الجُرم الذي اقترفته جنوب افريقيا حين وزعت أفراد الكوفوت بشكل غير قانوني منذ البداية .

وعلاوة على ذلك ، بدأ المدير العام بيانه الذي أشرت اليه توا بالقول :

"... إنه متى عادت الحالة في المناطق الشمالية الى وضعها الطبيعي وانحسر الخطر المحتمل الذي يشكله وجود عناصر من جيش التحرير الشعبي لناميبيا شمالي الحدود" .

سيمكنه أن ينظر في تخفيض قوات شرطة افريقيا الجنوبية الغربية في المنطقة . ويبدو هذا الكلام موثوق به ، ولكن ما يجب أن يضعه أعضاء المجتمع في اعتبارهم هو أن هذا العمل عمل غير قانوني لأن قوات شرطة افريقيا الجنوبية الغربية التي أشار اليها تضم

عناصر من الكوفوت التي تقوم بأعمال غير قانونية وارهابية . ثانيا ، لابد لاعضاء المجلس أن يتذكروا بأن المدير العام ملتزم بتسريح تلك الوحدة بالكامل لا بتخفيض عدد أفرادها أو تحديد حركتهم . ثالثا ، من المنطقي بالتالي أن يكون من غير القانوني ومن غير المقبول أن يستخدم المدير العام مرة أخرى في المستقبل عناصر الكوفوت ، في ضوء تحديد حركتها بدلا من تسريحها ، سواء قرر أن الوضع مناسب أم لا .

ان مجموعة البلدان الافريقية ترى قرار المدير العام غير نظامي وتعارضه بقوة بسبب أنه يغير بصورة انفرادية ما نص عليه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهو يمثل بالتالي سابقة سيئة ويزرع البذور لصراع يشتعل في ناميبيا في المستقبل . وأود أن أعلن بجلاء أن المجموعة الافريقية ستعتبر أي قبول للاعلان عن سحب عناصر الكوفوت وتقييد حركتهم بدلا من تسريحهم بالكامل تقويضا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومن ثم يستحق معارضتنا النشطة .

وربما لاحظ أعضاء المجلس أن بيان المدير العام لا يعرب إلا عن النية في إزالة عناصر الكوفوت من شرطة افريقيا الجنوبية الغربية وأنه لم يحدد موعدا لتنفيذ ذلك . كما أن المدير العام وصف الـ ٢٠٠ ١ فرد الذين ستحدد حركتهم بانهم يمثلون ما تبقى من أفراد الكوفوت في شرطة افريقيا الجنوبية الغربية . وهذا زعم أحث المجلس على التأكد منه لسبب بسيط هو أن التقديرات السابقة لعدد عناصر الكوفوت المستوعبة في نطاق شرطة افريقيا الجنوبية الغربية كانت أكبر بكثير مما ورد الآن في هذا البيان .

لقد أبلغ ممثل جنوب افريقيا المجلس بانه لغاية الآن لم يسجل ، ولا يتوقع أن يسجل ، إلا حوالي ٠٠٠ ٥ ممن يحق لهم التسجيل من جنوب افريقيا . قد يكون هذا صحيحا في الوقت الحاضر . ولكن من الأفضل للأمين العام أن يتحقق من أحكام قانون تسجيل الناخبين بغية سد الثغرات التي تسمح لرعايا جنوب افريقيا الذين خدموا في القوات المسلحة وفي الشرطة وفي الخدمة المدنية في ناميبيا من التسجيل كناخبين . إن القبول بفكرة عدم وجود تهديد بسبب ضآلة الأعداد ، وعلى الرغم من المبدأ الذي تم اقراره ، قد يكون خطيرا ، حيث يمكن بعد ذلك لكثير من مواطني جنوب افريقيا استغلال هذه الثغرة .

لقد وجهت انتباه المجلس في بياني الافتتاحي بتاريخ ١٦ آب/أغسطس الى بعض أوجه الضعف في مشروع الاعلان . وقد رددت عدة بيانات هذه الشواغل ولن أعيد تكرارها . ولكن اسمحوا لي أن أشير الى مثالين آخرين غريبين بصورة مثيرة للانتباه ومرفوضين تماما ، ولاسيما انهما يتصلان بمجرى وسرية الانتخابات .

إن البند ٧ من مشروع إعلان الانتخابات رقم ٩٠ ، في صيغته الحالية ، لا يسمح بوجود ممثلين من وكلاء الاحزاب في مراكز الاقتراع إلا في وقت "تحديد نتيجة الاقتراع" . اننا نعتقد أنه ينبغي تعديل المشروع للسماح لهؤلاء الوكلاء بأن يكونوا حاضرين طيلة فترة التصويت . فوجودهم سيمكنهم ، على سبيل المثال ، من الطعن في حق التصويت لأي شخص يعتقد بأنه غير مؤهل للتصويت . وينبغي أن يسمح لهم أيضا بالتواجد عندما تنقل الصناديق من مكان الى آخر ، لأنه أثناء هذه التنقلات تكون الصناديق معرضة لأشد الخطر . والخلاصة أننا نعرف جنوب افريقيا التي نتعامل معها .

وينص الجزء ٢٣ على استخدام مظاريف الاقتراع وعلى كتابة أرقام التسجيل على هذه المظاريف . ومع أن الغرض قد لا يكون أكثر من ضمان عدم السماح بالتصويت لغير الناخبين المؤهلين فإن مبدأ التصويت بالاقتراع السري سيكون عرضة للشبهة بسهولة . فأي نظام يسمح لأي شخص أن يعرف فيما بعد كيف صوّت شخص ما مرفوض رفضا قاطعا ، خاصة في ضوء الخطر الذي ينذر به للناخب في اقليم تسيطر عليه جنوب افريقيا . وبغية ازالة هذا الخطر ، سيكون من المستصوب إعادة النظر في استخدام المظاريف مع كتابة أرقام التسجيل عليها . وهذا اعتبار هام ، حيث أنه من الارجح أن يتجنب الناميبيون الذهاب الى مراكز الاقتراع بأعداد كبيرة اذا ظل تفسير هذا الشرط باقيا ، وهو أن السلطات ستعرف كيف صوّت الناخبون في بطاقات الاقتراع .

على ضوء هذه التعقيبات وسائر الملاحظات التي أعتقد أنها مقنعة ومفحمة ، قد يرغب المجلس في أن يطلب من الممثل الخاص للأمين العام في ناميبيا أن يكفل اتساق جميع التشريعات المتعلقة بالعملية الانتخابية والجمعية التأسيسية مع المعايير المقبولة عالميا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وألا يتعرض أي طرف لعقاب غير مباشر من قِبَل المدير العام .

إن ممثل بريتوريا ، في تعقيبه على انتقاداتنا لمشاريع الاعلانات التي رأى معظم أعضاء المجلس أنه ينبغي إعادة النظر فيها ، طلب من بلدان إفريقية معينة ، من بينها بلدي ، تقديم إسهامات إيجابية بشأن الاجراءات اللازمة لانتخابات حرة ونزيهة . ولا يسعني إلا أن أعزو هذا الطلب إلى جهله المطبق بسجلنا في هذا المجال ، وأن أحيله إلى تقارير مجلس الوصاية المتعلقة بعقد استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة في بلادي في الخمسينات عشية حصولنا على الاستقلال ، وسيسعده أن يعرف منها أن الانتخابات التي كانت مماثلة لتلك التي تجرى في ناميبيا اليوم لم تكن حرة ونزيهة فحسب بل أن الدولة المتروبولية المعنية أيضا لم تحاول أن تلوي القانون . أما إذا كان القصد من ذِكر تلك البلدان الافريقية الثلاثة - ومن بينها غانا - هي الإحراج فحسب ، فإن جنوب افريقيا للسبب نفسه ، وإزاء سياسات الفصل العنصري والإرهاب الرسمي التي تمارسها في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ، ليست مؤهلة حتى للظهور في هذه القاعات .

حينما حضر أعضاء المجموعة الافريقية إلى المجلس هذه المرة لم يكونوا غافلين عن الجهود التي تبذلها بعض البلدان على الصعيد الثنائي للتأثير على جنوب افريقيا من أجل ضمان عملية انتخابية حرة ونزيهة . إن وجود الأسباب التي دعت تلك البلدان إلى تناول المسألة مع جنوب افريقيا من الأساس يؤكد في حد ذاته وجود قلق دولي على العملية الانتخابية . وكون تلك البلدان لم تنجح تماما في حمل جنوب افريقيا على احترام أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يعد برهانا كافيا على وجود حاجة إلى إجراء مناقشة المجلس الحالية ، ونحن لا نعتبره إطراء لجنوب افريقيا أن يطلب منها أعضاء المجتمع الدولي فرادى أن تمتثل للقانون . إن المجموعة الافريقية ما كانت لتلجأ إلى المجلس

لو كان لديها أبسط التأكيدات بأن جنوب افريقيا ومديرها العام سيتحليان بالنزاهة . نحن نعترف بالجهود التي تبذلها الحكومات المعنية منفردة ، ولكن لابد أن يكون مفهوما أننا لا نستطيع ببساطة أن نترك هذه المسألة الهامة لاقدار الدبلوماسية الثنائية وحدها . والتأكيدات الآتية من بضعة بلدان ، وبخاصة تلك التي كثيرا ما تتعامى عن سوء أفعال جنوب افريقيا لا يمكن أن تكون ضمانات مؤكدة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة . إن الإجراءات التي تتخذها البلدان منفردة ، على الصعيد الثنائي ، ينبغي أن تكون مكملة للمسؤولية الشاملة التي يتحملها مجلس الأمن في هذه المسألة ، لا أن تحل محلها .

لقد خطَّأ ممثل جنوب افريقيا في بيانه عقد مجلس الأمن في هذه المرحلة لأن كل شيء - في رأيه - كان يسير في الطريق الصحيح لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة . ومضى يزعم أن الهدف الوحيد لمن سعوا إلى عقد الاجتماع هو التعريض بنظامه علانية . ولكن سير المناقشة يتحدث عن نفسه . ولأذكّره بمثَل افريقي قديم يقول إذا كنت عضوا في مجتمع وبدأت تشعر بأن هذا المجتمع يحاول دائما أن يزعجك أو أن يضايقك ، فينبغي لك أن تفكر في احتمال أن تكون أنت مصدر المضايقة لهذا المجتمع . وإنني متأكد من أن هناك نسخة محلية في جنوب افريقيا من هذه الحكمة الافريقية .

أود في ختام كلمتي أن أعلن أن المناقشة الحالية التي يجريها مجلس الأمن قد ساعدت - حتى قبل نهايتها - مسار العدالة والإنصاف ؛ والمجموعة الافريقية ، بطبيعة الحال ، سعيدة بذلك . لقد أتينا هنا لفضح الطريقة المجحفة والمتحيزة التي تتعامل بها جنوب افريقيا من جهة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا يمكن أن يغفل أعضاء المجلس عن صوت المجتمع الدولي الواضح . كان المقصود من هذه المناقشة ، والإجراء الذي سَيبُت فيه المجلس قريبا لاستعادة آفاق الانتخابات الحرة والنزيهة أن يشكلا ضغطا على جنوبُ افريقيا . ومما يؤسف له أن جنوب افريقيا لابد أن تتعرض للضغط طوال الوقت لكي تفعل ماهو صواب ، ولكن هذا هو تاريخ نظام بريتوريا وطبيعته ، ويجب علينا أن نكفل معا أن يمتثل هذا النظام للمعايير والممارسات الدولية .

وفيما يتجاوز الحاجة الفورية إلى كفالة عملية انتخابية لا يمكن التلاعب فيها ، هنالك ماهو أهم - وهو صورة مجلس الامن والامم المتحدة بصفة عامة ، كأداة لإعمال حقوق الشعوب ، وكفالة تقرير المصير للشعوب المستعمرة ، وتأكيد السلم والامن الدوليين القابلين للاستمرار . وما من سبب يحملنا على أن نسمح بتشويه هذه الصورة من أجل رضاء جنوب افريقيا .

نأمل أن يتخذ المجلس الآن الإجراء اللازم لإعادة العملية الانتخابية إلى مسارها الصحيح ، وأن يعيد إلى جميع أطراف تلك العملية في ناميبيا الامل في ناميبيا مستقلة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : والآن يسرني أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا للجزائر .

أود أولا أن أشكر جميع مَن وجهوا إلى بلدي أثناء هذه المناقشة الفنية عبارات طيبة ، ووصفوا الجزائر بأنها مدافعة عن الحرية والسلام . أؤكد لهم أن الجزائر ستقف دائما إلى جانب القضايا العادلة لافريقيا والشعوب العربية وكل الشعوب التي تتعرض حقوقها للتهديد في أي مكان . ومن الطبيعي بالتالي أن ينضم وفد بلادي إلى البلدان الافريقية الاخرى التي جاءت لتدافع أمام مجلس الامن عن حقوق شعب ناميبيا الشقيق في هذه المرحلة الحاسمة التي يسمح له فيها أخيرا بممارسة حقوقه في الاستقلال والسيادة .

لقد حشدت مسألة ناميبيا طاقات المجتمع الدولي لاكثر من ٤٠ سنة . ومنذ إنشاء الامم المتحدة وحتى اتخاذ مجلس الامن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) وإلغاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لم يكفّ المجتمع الدولي عن المناداة بأن استقلال ناميبيا مسؤوليته المباشرة . وجاء قرار مجلس الامن ٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير الماضي ليحيي الامل في أن تسود في النهاية المقررات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ، وأن يتسنى تنفيذ خطة الامم المتحدة لإعادة السيادة الحقيقية للامة الناميبية ، دون أي عائق .

ومع ذلك فإننا نجد أنفسنا هنا ، بعد ستة أشهر ، نواجه حقيقة مزعجة ذكرها بطريقة محايدة العديد من المراقبين الموقرين وتأكدت خلال هذه المناقشة .

في ناميبيا ، لا يزال نظام بريتوريا يبذل قصارى جهده لإدامة سيطرته . والشعب الناميبي لا يزال يواجه بالتخويف والعنف بعد أن أُغتيل العديد من أبنائه يوم ١ نيسان/ابريل الماضي . والعمل الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال تطيح به مرارا محاولات جنوب افريقيا لتحويل مهمته الخاصة بالإشراف والرقابة إلى مجرد مهمة المراقب السلبي . والعنف الذي تمارسه جنوب افريقيا لا يستثني هذه المنظمة ، والدليل على ذلك الحادث الخطير الذي وقع في "أوتجو" يوم ١٠ آب/أغسطس الماضي وأودى بحياة أحد العاملين في فريق الأمم المتحدة . وعناصر "كوفوت" بعد إطالة نظامها الارهابي لعدد من الشهور ، لم تسرح . والعملية الانتخابية التي وضعتها الأمم المتحدة لتقرير مصير الشعب الناميبي وضعت أمامها العراقيل عن طريق تلاعب إجرائي لتغيير النتيجة . والجمعية التأسيسية المستقبلة لناميبيا ، وهي الجمعية التي تعد التعبير عن استقلال ذلك البلد ، يتركز عليها اهتمام النظام المحتل الذي يسعى إلى مصادرة سلطتها مقدما . والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي قادت بانتصار الكفاح التحرري الوطني للشعب الناميبي ، تتهمها اليوم سلطات جنوب افريقيا بكل ما هو مكروه ، في محاولتها لإيجاد أعذار للتخلي عن التزاماتها في ناميبيا كما نص عليها مجلس الأمن .

إن الحالة الخطيرة في ناميبيا استنكرتها بالفعل افريقيا وحركة عدم الانحياز . لقد عبأت الطاقات الكاملة للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي يود بلدي أن يحييه التحية التي يستحقها على جميع جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ التام للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والاحترام الصارم له . وحتى يمكن تعبئة التأييد التام لما يقوم به ، جاءت افريقيا إلى مجلس الأمن . وإذ ستجرى انتخابات في ناميبيا بعد أسابيع قليلة ، على مجلس الأمن أن يتصرف الآن بشكل حاسم ويعمل على تنفيذ خطته نصا وروحا لصيانة حقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف في الاستقلال الحقيقي ، وبالتالي صيانة مصداقية الأمم المتحدة .

ولوجود صعوبات خطيرة حددت بوضوح تُواجَه في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يجب على مجلس الامن أن يتصرف الآن بشكل حاسم في ثلاثة اتجاهات :

أولا ، يجب عليه أن يصدر تحذيرا حازما جليا ليوضح تماما لسلطات جنوب افريقيا أن قبول تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يفترض مسبقا بأي حال من الاحوال التنازل من جانبها ولكنه يعني استجابة - وإن كانت متأخرة - لقرار صادر عن مجلس الامن . ومن ثم ، يجب على المحتل أن يفهم أنه لا يمكنه أن يجعل تنفيذ خطة الامم المتحدة على هواه ، كما لا يمكنه أن يتوقع من الامم المتحدة أن توافق على أي محاولة لتقويض تكامل الخطة . ومن ثم ، وعند الاشارة إلى الحياد ، يقصد المرء بذلك الحياد بين الاحزاب السياسية الناميبية في العملية الانتخابية الديمقراطية .

ثانيا ، يجب عليه أن يتصرف بشكل فوري ليكفل رفع جميع التدابير القمعية والتمييزية التي لا تزال سارية في ناميبيا . وفي المقام الاول ، أن التصرف إزاء عناصر "كوفوت" يجب أن يكون بما يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أي أنه يجب تسريحها تماما وأن تحل هياكلها القيادية . وبالمثل ، يجب على الشرطة المحلية "سوابول" أن تقوم بمهامها في إطار الحدود والاشراف اللذين تنص عليهما خطة الامم المتحدة . فضلا عن ذلك فإن القوانين القمعية يجب إلغاؤها جميعا حتى لا تستخدم ضد الذين قاتلوا من أجل الحرية ويمكن أن يحرموا حتى اليوم من الحرية خلال الانتخابات . وأخيرا على الامم المتحدة أن تزيح القوات الضرورية لصيانة الامن الفعالة في ناميبيا ، وعليها أن تكفل اتمام العملية الانتخابية على النحو الواجب . وفي هذا الشأن نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا الامين العام بزيادة قوة الشرطة الدولية بمقدار ٥٠٠ فرد ، وندعوه إلى عدم التردد في مواصلة تعزيز فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال عند الضرورة ، وفقا للاتفاق الذي توصل إليه في مجلس الامن ونص عليه البيان التفسيري المؤرخ في ٥ شباط/فبراير الماضي .

ثالثا ، يجب أن يؤكد مجددا أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليحبط الآن وهنا أية محاولة لمنع العملية المؤدية إلى حصول ناميبيا على الاستقلال وهذا يعني بشكل خاص ما يلي :

أولا ، أن النص الذي نشره يوم ٢١ تموز/يوليه المدير العام بشأن تسجيل الناخبين ، يجب أن ينقح بطريقة تكفل صيانة المبدأ المقدس ، مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . لقد تعرض هذا المبدأ في حقيقة الأمر للخطر بمحاولة السماح للمواطنين من أبناء جنوب افريقيا بالاشتراك في الانتخابات في ناميبيا . وإن تسجيل الناخبين من أبناء جنوب افريقيا في جداول الانتخابات في ناميبيا ، وهو موضوع نشر عنه كثيرا ، انتهاك للقانون الدولي وتحد لإرادة الأمم المتحدة . ومن الحتمي إنهاء هذه الحالة وإصلاحها وذلك حتى يكون شعب ناميبيا وحده ، كما تنص الخطة ، المطالب بتقرير مستقبله بحرية .

وبعد ذلك ، إن مشروع الإعلان المتعلق بالجمعية التأسيسية يجب أن تعاد صياغته لمنع أية محاولات أخرى لفرض استعمار جديد . وهذا النص في شكله الحالي يحرم في الحقيقة عددا كبيرا من المناضلين الناميبيين من أية فرصة لانتخابهم للجمعية التأسيسية ، ويقضي بأن يكون ممثل الدولة المحتلة ، وهو المدير العام ، رئيسا لتلك الجمعية ، وبأن يمارس المدير العام حق نقض حقيقيا . وهذه الاحكام من الواضح تماما أنها انتهاك خطير لسيادة الشعب الناميبي الممثل في جمعيته التأسيسية وحدها .

وختاما ، يجب على المجلس أن يعمل على ألا تطيل جنوب افريقيا بطريقة مصطنعة وإلى ما لا نهاية فترة ما بعد الانتخابات . ولئن لم يوضح القرار ٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير الماضي الموعد الذي تشكل فيه الحكومة الناميبية ، ينبغي التذكير ، مع هذا ، بأن خطة استقلال ناميبيا المقترحة يوم ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨ نصت على أن السلطة على الإقليم ينبغي أن تنقل إلى نفس الحكومة خلال عام ١٩٧٨ . وهذا دليل كبير - لا تزال له أهميته - على أنه بعد الانتخابات يجب أن يسمح للشعب الناميبي بممارسة سيادته الكاملة دون تأخير .

وهنا ، من المناسب القول بأنه عندما ترضخ جنوب افريقيا في نهاية الأمر لأهمية تنفيذ عملية استقلال ناميبيا ، فإنها لا تفعل هذا لأنها أصبحت فجأة تهتم بوضعها الدولي أو لأنها تهتم الآن بالقانون الدولي والشرعية الدولية ، وإنما هي موافقة على العملية لأنها تضطر إلى ذلك ، ولأنها ترى أن العملية الآن لا بديل عنها

إطلاقا . ومن ثم ، إذا كانت جنوب افريقيا قد لجأت منذ عقود إلى كل خديعة يمكن تصورها - وقد أدانها المجلس جميعا - لإبقاء ناميبيا تحت سيطرتها الاستعمارية ، فهل يمكننا الآن أن نتوقع أنها ستطبق هذه العملية حرفيا لتحقيق الاستقلال لناميبيا ؟ من الواضح أن جنوب افريقيا قد يغريها الآن - وقد تخطط الآن فعلا - التوقف عن التنفيذ ، لتبقي سيطرتها على ناميبيا ، حتى وعن طريق توفير استقلال ظاهري لناميبيا مع إبقائها في منطقة نفوذها .

وحتى لا يُفرى أحد بأن يعزو النزعة الى عمل الخير الى جنوب افريقيا في هذه المسألة ، ينبغي أن نتذكر أنها لا تزال بلد الفصل العنصري وأنها لم تبدأ بعد تفكيك ذلك النظام . وان بقاء الفصل العنصري في حد ذاته دليل ساطع ضدها : فهو نظام قمعي وغير ديمقراطي لا يمكنه أن يكون في نفس الوقت محترما للحقوق السيادية والاستقلال لبلد مجاور .

وإن المجموعة الافريقية ، عندما طرحت هذه المسألة على مجلس الامن ، كانت تدافع عن مصالح الشعب الناميبي ، دون شك ؛ ولكنها أيضا اتخذت هذا الإجراء بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره ، كما يتبين من صدى التأييد الذي لقيه إبان المناقشة التي جرت في مجلس الامن ، والتي أوضحت أنها اتخذت هذا الإجراء في الوقت الحسن - كما تبيَّن أيضا من قرار المدير العام ، وإن كان متأخرا وغير كاف ، بسحب عناصر الكوفوت من الشرطة المحلية .

ويتعين الآن على مجلس الامن أن يستجيب لنداء افريقيا في حزم ، لأن القانون ينبغي أن يستعاد في ناميبيا وفي نفس الوقت يجب أن تتأكد من جديد سلطة المجلس . وإن أميننا العام ، الذي يضطلع بالنيابة عنا بالدفاع عن سلامة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يجب أن يتمكّن دائما من أن يعتمد على تأييدنا الراسخ ، وخصوصا في هذه المرحلة الحرجة .

ولهذه الاسباب ، ينبغي أن يتخذ المجلس إجراء حاسما يكون على مستوى تحديات الحرية والعدالة والمصداقية التي تواجهنا الآن في ناميبيا .

واستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

ليس هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . وستحدد الجلسة المقبلة لمجلس الامن لمواصلة نظره في البند المطروح على جدول أعماله في المشاورات مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠